

الفصل الثانى

التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فى المجتمع المصرى فى
الفترة من 1975 وحتى الآن وانعكاساتها على كليتي التربية الرياضية للبنات
جامعة حلوان وجامعة الإسكندرية

- مقدمة

- التغيرات السياسية فى الفترة من 1975 وحتى الآن
- التغيرات الاقتصادية فى الفترة من 1975 وحتى الآن
- التغيرات الاجتماعية فى الفترة من 1975 وحتى الآن

مقدمة:

شهدت مصر خلال الفترة من عام 1975 وحتى الآن كثيراً من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة فى كثير من ملامحها عن الفترة التى سبقتها حيث انتهجت مصر قرب منتصف السبعينات سياسة الانفتاح الاقتصادى التى ترتب عليها تغيرات جذرية فى بنية المجتمع المصرى.

وتميزت هذه المرحلة بكثير من التطورات ومنها، توقف التخطيط الطويل والمتوسط الأجل منذ عام 1977 والاكتفاء بالخطط السنوية وازدياد الدور الذى يلعبه القطاع الخاص سواء المحلى أو العربى أو الأجنبى فى ظل سياسة الانفتاح، وقيام حرب أكتوبر عام 1973 ومالها من إيجابيات كثيرة منها إعادة الثقة بالنفس للشعب المصرى كله، إلى جانب إعادة فتح قناة السويس واسترداد حقول بترول سيناء مع إعطاء دفعة قوية للصناعات الخاصة بالبترول، كما كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى بعض الآثار السلبية التى تمثلت فى زيادة أعباء القروض والمديونية على مصر وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى المصرى. (248-247:28)

وتترابط الأنظمة المجتمعية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بعضها البعض جدياً وتتكامل وظيفياً ومن ثم فإن أى تحليل أصيل للنظام السياسى عليه أن يأخذ فى اعتباره تأثير هذا النظام بوصفه متغيراً مستقلاً، على البناء الاقتصادى والاجتماعى حيث إن الظاهرة السياسية تتأثر وتعكس فى حركتها مختلف مظاهر الحقيقة الاجتماعية بصفة عامة، بيد أنها تمتلك ذاتيتها المستقلة وحركتها الخاصة، وبالتالي فإنها تمارس تأثيرها على الواقع الاجتماعى، بل ويمكن القول أنه فى العديد من البلدان يلعب النظام السياسى دوراً أساسياً فى تشكيل حياة المجتمع وإعادة صياغة علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (75:42)

وبناء على ما سبق لا يمكن النظر إلى التعليم العالى بمعزل عن الظروف المجتمعية التى تؤثر فيه بشكل فعال، حيث هو مرآة تعكس هذه الظروف والأبعاد المجتمعية، فالتعليم العالى يتأثر بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالدولة ويؤثر فيها، كما أن سياسة التعليم العالى ما هى إلا مرآة تنعكس عليها فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته باعتبارها أحد جوانب السياسة العامة للدولة، حيث تتصل اتصالاً وثيقاً بالرغبة فى تطوير كافة جوانب المجتمع، ومن ثم كان التنسيق بين الفلسفة العامة للمجتمع والسياسة العامة للدولة وسياسة التعليم العالى عملية ضرورية وحتمية لضمان سير الجهود كلها فى اتجاه واحد.

ولقد مر المجتمع المصرى بتحولات كبرى على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى أدت إلى تغير فى فلسفة التعليم العالى وسياسته وأهدافه ورسائله ومحتواه كانعكاس لتلك التغيرات التى أثرت على المجتمع والتعليم بصفة عامة، وعلى كليات التربية الرياضية بصفة خاصة، ولقد تشابكت نتائج وانعكاسات هذه التغيرات مع بعضها البعض بحيث أصبح من الصعب تحديد علاقات السبب والنتيجة فيما بينها، إلا أنه من الضرورى أحياناً أن نفصل هذه التغيرات ونحاول تحليلها وتفسير أسبابها بما يساعد على تفسير هذه النتائج لذا سوف نتعرض الباحثة لتلك التغيرات المجتمعية كل على حدة، لبيان مدى انعكاساتها على كليات التربية الرياضية بجمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة من 1975 وحتى الآن. (115-114:15)

وقد تم تقسيم تلك الفترة إلى مراحل حيث طرأت تغيرات جوهرية على واقع المجتمع المصرى خلال كل مرحلة من هذه المراحل، وسوف نتناول فيها كلا من البعد السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

• التغيرات السياسية فى الفترة من 1975 وحتى الآن:

لعل من أهم المتغيرات التى حدثت على الصعيد السياسى المصرى خلال حقبة السبعينات التحولات الكيفية التى أخذ إيقاعها يتسارع بشدة بعد حرب أكتوبر عام 1973، فمن التغير الأيديولوجى للاشتراكية كعقيدة سياسية إلى التوجه الأيديولوجى الذى أطلق عليه الانفتاح الاقتصادى، حيث سادت العلاقات الاقتصادية الرأسمالية، ولم يتم التحول الأيديولوجى بشكل صريح الأمر الذى أدى إلى حدوث صراع حاد فى القيم السياسية وأثر ذلك تأثيراً واضحاً على عملية صياغة السياسات العامة بالبلاد.

كما برز تحول آخر على الصعيد السياسى يفترض أن يكون له تأثير على تلك الصياغة، وهو تحول النظام السياسى من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية على اعتبار أن ذلك يمثل اتجاهاً دستورياً نحو تعميق مفهوم الديمقراطية ومن العلاقة الخاصة مع الاتحاد السوفيتى إلى العلاقة شديدة الخصوصية بالولايات المتحدة الأمريكية. (316: 132)

وقد تبلورت هذه الأيديولوجية من خلال طرح ورقة أكتوبر فى إبريل عام 1974 التى احتوت على سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى لمصر على العالم الغربى ويُعد التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى من أهم التطورات

التي أدت إلى تحول شكل التنظيم السياسى من الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) إلى اتجاه تعدد الأحزاب ، ولا شك أن تلك الأيديولوجية (الليبرالية) قد تجسدت فى مصالح تلك الفئات الاجتماعية، التي تحالفت لتحقيق مصالحها، وعبرت عن نفسها من خلال توجيهات النظام السياسى والنخبة الحاكمة فى تلك الفترة، وذلك بخلاف الفترة الناصرية التي سادت فيها الأيديولوجية التي عبرت عن مصالح الطبقات الوسطى والدنيا. (33 : 59، 238)

كما أعادت ورقة أكتوبر الملاحه إلى قناة السويس وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والتي صاحبها انفتاح سياسى فضلاً عن فتح الباب للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى، وكان من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى غلاء الأسعار الذى أدى بدوره إلى اندلاع شرارة أحداث 18، 19 يناير عام 1977 والتي أخمدها الجيش المصرى (318:161)

وقد بدأت الصياغة العملية للتحول السياسى والاقتصادى فى المجتمع المصرى صياغة تؤكد أن واقع ما بعد أكتوبر 1973 لابد أن يختلف عن سابقه قبل الحرب، وترى أن مستقبل مصر مرهون بالتصنيع، وتعلن الانفتاح على العالم كله شرقه وغربه، وتعتبر أن المساعدات الأجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التي ما زالت تناضل للوصول، وترحب بالاستثمار الأجنبى المباشر لما يحمله معه من معرفة تكنولوجية متقدمة تحتاج إليها.

وتجسدت هذه الصياغة فى "ورقة أكتوبر" التي طرحها الرئيس السادات فى إبريل 1974 متضمنة رؤية القيادة السياسية لمهام مرحلة البناء والتقدم ما بعد حرب أكتوبر 1973، أو ما عبرت عنه الوثيقة بـ " الإستراتيجية الحضارية الشاملة". (233-205:142)

ولعل أهم تطورين داخليين شهدهما المجتمع المصرى خلال عقد السبعينيات يتمثلان فى:

- الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى وهى العملية التي بدأت رسمياً بصدور قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة عام 1974.
- التحول من صيغة التنظيم السياسى الواحد إلى صيغة التعدد الحزبى المقيد، وقد بدأت هذه العملية بصدور ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى عام 1974، مروراً بإعلان المنابر السياسية عام 1976، وبتحويل هذه المنابر إلى أحزاب فى العام نفسه.
- وإذا كان التطور الثانى: قد يوحى بتوجه إيجابى نحو التجربة الديمقراطية فى السياسة والحكم، فإن معطيات الواقع تشير إلى عكس ذلك، إذ كان للتطور الأول اليد الطولى فى صياغة توجهات القيادة السياسية التي فيما يبدو "لم تكن معنية بمجالات التطوير الديمقراطى وتوسيع مجالات الحرية بقدر اهتمامها بتعظيم الربح والترقى الاجتماعى السريع فى ظل مجموعة القيم التقليدية التي يتبناها القطاع البرجوازى التقليدى". (136:64)
- حيث استطاع أصحاب الثروة بفضل نظام الاقتصاد الحر والتشجيع المطلق للقطاع الخاص المحلى والأجنبى أن يمارسوا عن طريقة إقامة علاقات وثيقة مع كبار المسؤولين فى الدولة نفوذاً سياسياً تفاوت فى الأثر والمقدار بحسب طبيعة العلاقة ودرجتها مع أرباب السلطة السياسية الحاكمة فى البلاد. (66:58)
- فلم يكن التحول إلى التعددية السياسية يعنى فى واقع الأمر اختلافاً فى توقعات الصفوة الحاكمة من أشكال التنظيم الاجتماعى المختلفة لجماعات المصالح، فقد سعت تلك الجماعة إلى الاستخدام المقنع أحياناً والمكشوف أحياناً أخرى لسلطة الدولة من أجل ألا تخرج جماعات المصالح المختلفة عن دور المساندة المتوقع منها إلى القيام بالتغيير المستقل عن توجهات ومواقف أعضائها.

وقد تجلّى ذلك فى عدد من ممارسات السلطة الحاكمة فى السبعينيات كالإسراف فى استخدام أسلوب الاستفتاء الشعبى، وحل مجلس الشعب بلا مبررات مقنعة، إصدار القوانين بقرارات رئاسية فى غير محلها، والتمسك بقانون الطوارئ واللجوء إلى تعريفات فضفاضة لفكرة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى. (136:64)

ومما سبق سوف تقوم الباحثة بعرض التغيرات السياسية التي لها تأثير واضح على التعليم الجامعى ويمكن بلورتها فى التغيرات التالية :

- الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى
- حرب أكتوبر وتوطيد العلاقات بالدول العربية والأجنبية
- الانفتاح السياسى المصاحب للانفتاح الاقتصادى
- مجلس الشعب وبعض قضايا الجامعة .

أولاً: الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي

على الرغم من أن هذه الفترة تقع قبل 1975 ولكن أثارها تمتد إلى ما بعد هذه الفترة لذا يجب طرحها ، فلقد شهدت الخمسينات فترة تحول اشتراكي طرا على البلاد مصاحبا لبعض السياسات الجديدة التي تقرر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومجانية التعليم وامتدت تلك السياسات لتشمل التعليم الجامعي وارتفع الطلب على التعليم الجامعي وذلك باعتباره هدفاً يسعى إليه خريجو المدارس الثانوية بشكل عام وكأنها الامتداد الطبيعي للتعليم الثانوي وحرص أبناء الشعب على الالتحاق بالتعليم الجامعي لأنه الوسيلة للحراك الاجتماعي لأبناء الطبقة المتوسطة والدنيا ، وقناة رئيسية على مكانة اجتماعية مرتفعة ، ونتيجة لذلك ازداد الطلب على التعليم الجامعي وحدث توسع فيه ، فبعد أن كان مقصوراً على ثلاث جامعات ، امتد ليشمل إحدى عشرة جامعة حتى يمكن استيعاب الأعداد المتزايدة من خريج المدارس الثانوية مما انعكس بالسلب على كفاءة العملية التعليمية بتلك الجامعات ، حيث إن هذه الجامعات بدأت فروعاً للجامعات القديمة ثم أصبحت جامعات مستقلة ، وليس بخافٍ كم المشكلات التي تعاني منها تلك الجامعات الإقليمية من نقص في أعضاء هيئات التدريس ، ونقص في المستلزمات الفنية اللازمة لإتمام العملية التعليمية بها ، وترتب على ذلك تخريج أنصاف متعلمين يلفظهم سوق العمل فلا يجدون وظائف إلا في القطاع الحكومي بعد طول انتظار ويعينون في وظائف لا ترتبط بتخصصاتهم الأصلية ولا بحجم إعدادهم العلمي ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة القبول بالتعليم الجامعي وفي عملية التخطيط للمواءمة بين العرض والطلب من الناحية الكمية والكيفية لخريج الجامعة ، وهذا ما ينعكس بصفة خاصة على خريج كليات التربية الرياضية في مصر .

(78) (30 : 44-49) (70) (103 : 181-217)

* ثانياً : حرب أكتوبر وتوطيد العلاقات بين الدول

عقب الانتصار في حرب أكتوبر 1973 ازدادت العلاقات بالدول العربية والأجنبية ، وبدأت حركات النهوض الاقتصادية وذلك محاولة لعلاج الأزمات الاقتصادية بمصر ، وبدلاً من أن نتجه للدخول للبحث عن سبل وحلول للمشكلات الاقتصادية نظرنا للخارج واستوردنا نماذج أجنبية مثل سياسة الانفتاح الاقتصادي ونسينا اختلاف السياق المجتمعي لمصر عن باقي الدول الأجنبية وهذا من بديهيات التخطيط لأية خطة قومية ، فكان من الضروري أولاً تحديد إمكاناتها المادية والبشرية وإخضاع تلك الإمكانات للدراسة من خلال إشراك قطاعات الدولة كافة بما فيها قطاع التعليم الجامعي بما يتوافر لديه من كوادر فنية وعلمية.

* ثالثاً : الانفتاح السياسي المصاحب للانفتاح الاقتصادي

ارتبط التحول على سياسة الانفتاح الاقتصادي بانفتاح سياسي متمثلاً في تعدد الأحزاب ودخول مجلس الشعب بعض الفئات ممن استطاعوا استغلال ضرورة ارتباط العمل السياسي بالعمل الاقتصادي فيما يعرف باسم التنمية الشعبية داخل الحزب الوطني الديمقراطي ونتيجة اتصال تلك الطبقات ببعض الدول وذلك لاستثمار أموالهم المصرية بالخارج زادت الضغوط الاقتصادية على مصر وارتبط ذلك بالأزمة الاقتصادية ومشكلة الديون ، واستغلت مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وبعض الدول الكبرى تلك الأزمة لتحقيق أغراضها ، وصرحت القيادة السياسية بأن إحداث أي تطوير في الجانب التعليمي يحتاج تمويلاً ، وفعلاً بدأ تمويل وكالة التنمية الأمريكية لبناء عدد من المدارس ، أيضاً بدأت منح السلام عقب معاهدة كامب ديفيد ، وبدأ مشروع الترابط المصري الأمريكي بين الجامعات المصرية والأمريكية ، لذا فإن التعليم الجامعي من القطاعات التي تعرضت لشروط جهات التمويل الأجنبية وضغوطها مما يؤثر على العملية البحثية وسياسة القبول بالجامعات . (42 : 1970-1981) (138 : 328-330)

* رابعاً : مجلس الشعب وبعض قضايا التعليم الجامعي

يملك مجلس الشعب أكبر تجمع لرجال السياسة بمصر بالإضافة إلى وجود لجنة التعليم من بين لجانها الكثيرة ، لذلك فإن الباحث يرى أنه من الضروري عرض قضايا التعليم الجامعي التي نوقشت بمجلس الشعب وذلك للوقوف على مدى تأثير التعليم الجامعي بهذه المناقشات ، ففي الفترة من 1976 إلى 1979 كان من أهم الموضوعات التي تم مناقشتها سياسة القبول بالجامعات ، واستثناء بعض الفئات من شرط المجموع وفلسفة الجامعات الإقليمية وعدم توفر الإمكانات الكافية لها وكانت كل الموضوعات في شكل أسئلة وطلبات إحاطة ، ولم تخرج أية إجابات لحيز التنفيذ .

أما الفترة من 1979 إلى 1984 حدث نوع من الاهتمام النسبي بالمستوى الكيفي للتعليم الجامعي ، وضرورة الربط بين التعليم وخطط التنمية والمطالبة بمراجعة سياسة القبول في الجامعات ، أيضاً تم اقتراح فكرة إنشاء جامعة أهلية أو خاصة والمطالبة الصريحة بإلغاء مجانية التعليم وكافة أشكال الدعم وظهور اتجاهين داخل مجلس الشعب الأول يتمسك بالمجانية والثاني يرفضها .

تصدرت الجامعات الإقليمية الفترة 1984 وحتى بداية 1989 وظهرت ضرورة ربطها بالبيئة وتحديد القبول في كل جامعة في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية لها ولكن لم يتم أية إصلاح على المستوى التنفيذي كما تركزت المناقشات وطلبات الإحاطة حول سياسة التعليم الجامعي وخاصة سياسة القبول وشهادة G.C.E الأجنبية واتجاهات الحكومة إزاء الجامعات الأهلية وأزمة تمويل التعليم . (109 : 26-29)

مما سبق نجد أن هناك اهتمام من جانب مجلس الشعب ببعض قضايا التعليم الجامعي إلا أن أثر هذا الاهتمام قد توقف عند حد تقديم بعض الاستجابات وطلبات الإحاطة فقط دون التطرق إلى عملية التنفيذ ، لذا فإن النتائج المترتبة لم تكن على المستوى المطلوب ، على الرغم من أهمية القضايا التي أثرت .

وهكذا يمكن القول أنه على الرغم من وضوح المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي إلا أن مجلس الشعب باعتباره السلطة التشريعية التي تملك سلطة اتخاذ القرار لم يتخذ الخطوات الإجرائية اللازمة لعلاج تلك المشكلات ، كما طرح الحزب ثلاثة محاور رئيسية للتطوير تقوم على استكمال البنية الأساسية للمعرفة وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة في التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.

التغيرات الاقتصادية في الفترة من 1975 وحتى الآن:

أولاً: سياسة الانفتاح الاقتصادي من (1974 - 1981)

تعرض الاقتصاد المصري منذ أوائل السبعينات، للعديد من التطورات الهيكلية التي كان من شأنها إعادة تشكيل طريقة عمله فيما يتعلق بآلياته الداخلية، أو فيما يتصل بعلاقاته بالعالم الخارجي وقد بدأت تلك التطورات في أعقاب حرب أكتوبر 1973 وانتظمت في العام التالي تحت مسمى سياسة الانفتاح الاقتصادي، والواقع أن ورقة أكتوبر 1974 في طرحها لهذه السياسة لم تقدم عرضاً تفصيلياً لها ولا لأبعادها، فقد اكتفت بالإشارة إلى ضرورة الاستعانة بالاستثمارات العربية والأجنبية في عملية التنمية. (109:35) (9:13)

وتكمن سياسة الانفتاح الاقتصادي في أنها تسعى لتحقيق معدلات نمو حقيقي في الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة لطبقات الشعب العاملة وذلك لأنها تركز على زيادة العمل والإنتاج في ظل مبدأ تكافؤ الفرص مع إلغاء سياسة دعم السلع تدريجياً، ولقد بدأت تلك السياسة في مصر بصور قانون رقم (34) لسنة 1974 فأُنشئت لذلك الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. (105:32-34)

ونظراً لأن سياسة الانفتاح سياسة شاملة أي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت توسعات في عدد كبير من المجالات مثل الإدارة والعمالة والعلاقات الخارجية الخ، ولتحديد مدى تأثير تلك السياسة على التعليم الجامعي فقد فضلت الباحثة عرض بعض أبعاد سياسة الانفتاح الاقتصادي لتحقيق مزيد من الفهم لتلك السياسة.

وقد أشار البعض إلى أن السبب الرئيسي في الاتجاه لسياسة الانفتاح الاقتصادي هو تعثر تجربة القطاع العام بمصر، وذلك لأن القطاع العام في بداية الأمر كان امتداد لمشروعات خاصة أغلبها لم تكن كافية ولم ينشأ في إطار عملية تخطيط قومي شامل وتحمل الكثير من نتائج الحروب والهزائم العسكرية، بالإضافة إلى استغلاله من جانب القطاع الخاص سواء في مجال الاستيلاء على بعض المقاولات أو شراء بعض السلع وتهريبها من القطاع العام لبيعها لصالح القطاع الخاص وغيرها من العمليات التي تعكسها عمليات الفساد الإداري. (125:77)

ويلاحظ أن جماعات الضغط والرأسمالية انتهزت فرصة نكسة حرب 1967 للتشكيك في جدوى القطاع العام وفعلاً بدأت عملية استيراد الأغذية تتزايد، كما انتهزت هذه العناصر فرصة حركة التصحيح في مايو 1971 لتدعو بمزيد من الإلحاح إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص والعمل على حرية رأس المال العربي والأجنبي، ثم تبع ذلك استغلال الانتصار في حرب أكتوبر 1973 من جماعات الضغط والرأسماليين وبأن مصر مقبلة على عصر جديد ورغبة في الاستئثار من فوائض الأموال النفطية المتزايدة بعد الحرب فلقد طالبت تلك الجماعات بالاستثمار العربي بالمشاركة مع الإنتاج المصري بما في ذلك شركات القطاع العام وخاصة في مجال إزالة آثار الحرب. (125:76)

ولقد واكب ذلك الاكتشافات البترولية التي تحققت خلال السنوات الأخيرة وعودة بترول سيناء الذي لعب دوراً بارزاً في صناعة البترول في مصر.

ومن بين إفرازات سياسة الانفتاح الاقتصادي تجربة البنوك الأجنبية التي من المفترض أنها تهدف إلى جذب رؤوس الأموال للاستثمار، وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بمصر، ولكن الحقيقة عكس ذلك فقد "احتفظت تلك البنوك بأموالها خارج مصر رغم أن معظم هذه الأموال هي ودائع المصريين ولم تقم تلك البنوك بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية". (159:29)

ولقد ترتب ع لى السماح بإنشاء البنوك الأجنبية دون رقابة عليها، إلى قيامها باستنزاف مدخراتنا واستثمارها فى الخارج، وكان من نتيجة ذلك ندرة المدخرات داخل مصر الأمر الذى انعكس سلباً على مشروعات التنمية المختلفة، نظراً لقلّة الموارد المالية للدولة، ومنها قطاع التعليم الجامعى ، حيث أدى إلى عدم توفير المستلزمات الفنية والعلمية الحديثة للجامعة بما يكفل لها مواكبة التغيرات المجتمعية المحلية والعالمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان من المنتظر أن تقوم الدولة بإشراك الجامعة بمؤسساتها المختلفة وخاصة الوحدات ذات الطابع الخاص والمكاتب الاستشارية، فى دراسة النتائج المترتبة على سياسة الانفتاح الاقتصادى وكيفية توجيهها بما يكفل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ولكن فى الحقيقة لم تشرك الدولة الجامعة إضافة إلى عدم أحقية البنك المركزى فى الإشراف على نشاط هذه البنوك الأجنبية. (56)

إضافة إلى ما سبق فلقد تأثر الاقتصاد المصرى بالعديد من الظواهر الأخرى لعل منها:

١. إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد المصرى وذلك من خلال تقليل الأهمية النسبية لبعض القطاعات مثل قطاع الصناعة وتزايد الأهمية النسبية لقطاعات الزراعة وإنتاج البترول والأنشطة الخدمية مثل السياحة والإسكان الفاخر لما لهم من عوائد ضخمة، ولما كان العائد من تلك القطاعات يستثمر لصالح بعض الفئات ولا تستفيد منه خزينة الدولة إلا اليسير مما انعكس سلباً على الدخل القومى العام وعلى المخصصات المالية لقطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم.
 ٢. استنزاف الفائض الاقتصادى المتكون فى البلاد - لشراء السلع الاستهلاكية المستوردة - وهو فائض ضرورى للاستثمار فى عمليات التنمية ومنها عمليات تطوير قطاعات التعليم المختلفة.
 ٣. محاصرة القطاع العام حتى يتقلص وينكمش تدريجياً وذلك من خلال إغراق البلاد بالسلع الأجنبية المستوردة وفرض أسعار تشجيعية على مستلزمات الإنتاج التى تحتاجها وحدات القطاع العام فارتفعت تكلفة الإنتاج بها وزاد سعر منتجاتها بالمقارنة بالسلع المستوردة.
 ٤. تصفية بعض وحدات القطاع العام لانخفاض معدل إنتاجها ولتقلص الاستثمار العام.
- ومن هنا نجد أن سياسة الانفتاح الاقتصادى أدت إلى تضخم ثروات فئة قليلة من المجتمع على حساب الأغلبية مما أثر سلباً على المدخرات القومية وانعكس سلباً أيضاً على المخصصات المالية للتعليم بما فيه التعليم الجامعى، الأمر الذى أدى بالدولة إلى بذل جهود كبيرة لزيادة المدخرات والدخل القومى العام وذلك باتباع بعض السياسات الاقتصادية ومنها سياسة الخصخصة محاولة منها لتحسين العملية الإنتاجية والخدمية بوحدات القطاع العام لزيادة العائد الاقتصادى منها مما سينعكس بآثاره الايجابية على قطاع التعليم عامة. (56:18) (96-92:1)
- وهكذا فقد صار الانفتاح بمثابة فلسفه للنظام عمادها إطلاق العنان للرأسمالية المحلية والعربية والأجنبية فى كافة المجالات ومنها الزراعى والصناعى.
- وفى المجال الزراعى والذى يعد أهم دعائم الاقتصاد المصرى، حيث إنه يلعب دوراً بارزاً فى حياة السكان فهو يحتل المركز الأساسى فى عمالة الريف بالإضافة إلى أنه من الدعائم الأساسية للبلاد لما له من دور رئيسى فى الصادرات من المنتجات الزراعية وبناء على ذلك اهتمت مصر بالتوسع الرأسى والأفقى للأراضي الزراعية وذلك من خلال زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية والرى أو من خلال استصلاح الأراضي البور والصحراويى والتشجيع على ذلك بتمليكها لخرجي الكليات والمعاهد.
- وتتضح علاقة التعليم الجامعى بقطاع الزراعة من خلال قيام الجامعة بمؤسساتها المختلفة بإجراء البحوث والدراسات لاستنباط أفضل السلالات سواء بالنسبة للإنتاج الحيوانى أو الإنتاج الزراعى ، كذلك يمكن وضع الخطط العلمية لاستصلاح الأراضي الصحراوية وفقاً لخطط طويلة وقصيرة المدى تبنى على الدراسات العلمية لموارد المياه المتاحة ولنوعيه التربة وكيفيه تحسينها.
- وعلى ذلك فإذا تحقق الاتصال المناسب بين الجامعة والقطاعات المسئولة عن الزراعة وطُبقت نتائج البحوث الزراعية ، فليق هذا سيعود علينا بالفائدة وسيزيد من الدخل القومى العام ويمكن أن ينعكس بالإيجاب على باقى قطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم الجامعى فى صورته تزويد معامل الجامعة وورشها بكافة الأجهزة والإمكانات الحديثة التى تمكّنها من إجراء المزيد من البحوث للتوصل إلى أفضل النتائج. (138:148-181) (51:112-113) (101:360-35)

كما نجد علاقة وثيقة بين التعليم الجامعى وقطاع الصناعة ،وقد يبدو ذلك من خلال الدور الذى يمكن أن تقوم به الجامعة تجاه الصناعة من خلال الأبحاث العلمية التى تخدم ها ، وأيضاً تُعد الجامعة بيت خبرة يمكن أن يسهم فى

تقديم الخبرات من خلال دراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية ، وهذا بدوره يزيد من قيمة العائد الاقتصادي من قطاع الصناعة وبالتالي يسهم في زيادة الدخل القومي العام مما يزيد من المخصصات المالية لقطاعات الدولة المختلفة ومنها قطاع التعليم الجامعي .

وقد مرت الصناعة في مصر بالعديد من المراحل ويمكن التعرف على بعضها :

- **فالمرحلة الأولى :** تغطيها فترة محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك لتحويل مصر لبلد صناعي ، **والمرحلة الثانية** والمتعلقة بانهيار برنامج وسياسات الصناعة لمحمد علي والتركيز على تجهيز الصادرات فقط ، **والمرحلة الثالثة** وهي الثلاثينات حتى بداية الخمسينات وتتعلق بمرحلة التصنيع بغرض الإحلال محل الواردات ، **والمرحلة الرابعة** في الفترة من (1952-1956) وقد ساد القطاع الخاص ، **والمرحلة الخامسة** في الفترة من (1957-1960) وزاد فيها التدخل الحكومي وبدأ التخطيط المركزي من الحكومة وذلك في **المرحلة السادسة** في الفترة من (1961-1973) ، ثم تبدأ **المرحلة السابعة** وهي مرحلة الانفتاح الاقتصادي منذ 1974 حتى بداية الثمانينات ، وأخيراً ، **المرحلة الثامنة** من (1983 حتى الآن) وهي مرحلة سيادة الصناعات الاستهلاكية الصغيرة ثم الاتجاه للخصخصة وبيع القطاع العام . (139 : 226 - 227)

وسوف تقوم الباحثة بالتركيز على المرحلتين السابعة والثامنة معاً نظراً لوجود ملامح ممتدة ومشتركة بينهما حيث يصعب فصل المرحلتين ، والمعاناة من آثار تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ثم الاكتفاء الذاتي ثم الاتجاه للخصخصة.

والنشاط الصناعي في تلك المرحلة نجد فيه الدولة تراجع عن إقامة المشروعات العملاقة التي تستوعب الأيدي العاملة، وتحقق التنمية الفعلية للمجتمع المصري، مثل المشروعات التي كانت لها الأولوية في مرحلة التوجه الاشتراكي وهي الحديد والصلب والسد العالي، وإقامة مصانع الكيماويات والألمونيوم، فضلاً عن توقف الكثير من الصناعات الوطنية المصرية نتيجة إغراق السوق المصرية بالسلع المستوردة البديلة عن المنتج المحلي ، وعليه فقد عانى القطاع العام في ذلك الوقت من المنافسة غير المتكافئة في الوقت الذي كان مقيداً بالضرائب والرسوم الجمركية كانت شركات الانفتاح تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب، والسماح لها بحرية الاستيراد ، ومما زاد الأمر تعقيداً قيام أجهزة التمويل بمحاولة منها لتوفير السلع اللازمة للمستهلكين باستيراد كثير من المنتجات الصناعية من الخارج بوفرة وبدون رسوم جمركية لعرضها في الأسواق المحلية بثمن رخيص، بينما كان يمكن للصناعة المصرية ببعض التشجيع وتحسين التخطيط أن تكون قادرة على إنتاج الكثير من هذه السلع المستوردة، هذا بالإضافة إلى أنه مع رأسمالية الانفتاح ظهر طغيان روح الاستهلاك وتفاقم العقلية الاستيرادية، والتحقير لكل ما هو وطني وتمجيد الأجنبي ولو كان أقل جودة، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالصناعة الوطنية نتيجة إغراق الأسواق بالسلع المستوردة وهو ما يتماثل مع الوضع الراهن، وبالنظر إلى خسارة بعض شركات القطاع العام نجد أنها ترجع لعدة عوامل من أبرزها فساد الهيكل الإداري لهذه الشركات وأخطاء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وتغيب التعليم الجامعي بمؤسساته عن الاشتراك في برامج التنمية الصناعية ، مما جعل تلك البرامج توضع لمصلحة فئات معينة أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وترتب على ذلك انخفاض العائد القومي من الصناعة ، وبالتالي قلة الميزانيات المخصصة لقطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم الذي عانى بدوره من العديد من المشكلات بسبب الإقبال المتزايد على التعليم وخاصة على التعليم الجامعي بمعدل يفوق إمكانيات الجامعة المحدودة ، مما عرضها للعديد من المشكلات ونادت بعض الفئات بضرورة تطوير التعليم الجامعي بما يتناسب مع متطلبات العصر .

(126 : 191 - 268) (27:131) (139 : 253 - 274) (173 : 70-78) (96 : 81 - 117)

ومما سبق يتضح أن الصناعة تلعب دوراً أساسياً كعبد اقتصادي مهم في الدخل القومي العام ونسبة الاستثمارات ، ولكن نظراً للعديد من المشكلات التي تواجه الصناعة والمتعلقة بانخفاض الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج ، وضعف القدرات التسويقية وغيرها من المشكلات فإن العائد من الصناعة المصرية لم يكن على المستوى المطلوب وهذا يتطلب إعادة النظر في برامج الصناعة وخططها بمصر بما يضمن التنسيق بين متطلبات سوق العمل ومواصفات المهن المختلفة ومخرجات النظم التعليمية وبخاصة النظام الجامعي وذلك من خلال فتح قنوات اتصال بين عدة جهات مثل : الجهات المسؤولة عن التسويق والجهات المسؤولة عن وضع برامج وخطط الدراسة للمراحل التعليمية المختلفة، وذلك لضمان التنسيق بين مخرجات النظم التعليمية كماً وكيفاً ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى ضمان وجود اتصال بين المصانع والشركات ومراكز البحوث والدراسات بالجامعات وذلك للتصدي لأية مشكلة إنتاجية أو خدمية تواجه قطاعات العمل بأسلوب علمي مخطط.

كل هذه الآثار والنتائج لسياسة الانفتاح كان لها أكبر الأثر في المجتمع المصري وفي تشكيل طبقاته الاجتماعية.

ثانياً: إعادة الهيكلة الاقتصادية من (1982 - 1990):

نظراً للآثار السلبية الناجمة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى على الاقتصاد المصري عقد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير (1982) والذي حضره نخبة من كبار الاقتصاديين فى ذلك الوقت والذي تبين منه أن الاقتصاد المصرى كان يعاني فى ذلك الوقت من أربعة اختلالات هيكلية هي:

١. اختلال بين الإنتاج والاستهلاك.
٢. اختلال بين الادخار والاستثمار.
٣. اختلال بين معدل الصادرات والواردات.
٤. اختلال بين إيرادات الدولة ونفقاتها.

وهذه الاختلالات الهيكلية هي السبب الرئيسى فى تدهور الأوضاع الاقتصادية ومن ثم فبدون علاج جذرى لهذه الاختلالات لا يمكن إحداث تنمية. (22:97)

وتعزى الأسباب التى أدت إلى تلك الاختلالات الهيكلية التى كان يعاني منها الاقتصاد المصرى فى بداية الثمانينات إلى:

١. الحروب التى خاضتها مصر، سواء تلك التى فرضت عليها أو تلك التى تورطت فيها ومما لاشك فيه أن هذه الحروب قد استنزفت قدراً كبيراً من موارد مصر الاقتصادية.
٢. التزايد السكانى السريع والذي بلغ 2.8% سنوياً فى المتوسط مما أدى إلى التهام جزء كبير من جهود التنمية.
٣. أخطاء ملحوظة فى السياسة الاقتصادية مما وقف حائلاً دون حدوث التنمية ومنها:
زيادة الدعم العينى مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وعدم وصول الدعم لمستحقيه.
تعدد أسعار الصرف مما أدى إلى سوء توجيه الموارد بل وإهدارها.
إتباع نظام الأسعار الاجتماعية مما أدى إلى إلحاق خسائر جسيمة بالعديد من شركات القطاع العام واضطرار الحكومة إلى تقديم الدعم لها مما زاد من عجز الموازنة العامة للدولة.
النظم السياسية الشمولية وما أدت إليه من عدم المشاركة بالرأى نتيجة الخوف وعدم الأمان على النفس والمال وانتشار الرشوة والفساد والبيروقراطية وزرع الضغينة بن فئات المجتمع. (23:97)

ومن هنا فقد تم إعادة الهيكلة الاقتصادية وهى المرحلة التالية لمرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى اتجهت السياسات الاقتصادية فيها إلى آليات تصحيحية لإدارة الاقتصاد القومى بعد انعقاد المؤتمر الاقتصادى فى فبراير (1982) لإصلاح المسار الاقتصادى وكان من أهم نتائجه البدء فى الخطة الخمسية (1982 - 1987) ، والتى اعتمدت على عدة مبادئ منها زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات عالية للتنمية تفوق معدلات الزيادة السكانية وذلك بتدعيم القدرات الخلاقة فى قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة بالإضافة إلى تشغيل الطاقات المعطلة وصيانة الطاقات القائمة وتحقيق استخدام أفضل للموارد خاصة القوى البشرية من خلال التعليم وتطوير أساليب التدريب والتوجه إلى المجالات الفنية مع زيادة الاعتماد على الذات بتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات الاستهلاكية والعمل على توفير الاحتياجات، وتوزيع أفضل للدخول، ونشر الخدمات خاصة فى مجال التعليم والصحة والرعاية الثقافية والدينية والشبابية وتحسين أوضاع المرافق العامة، مع الاستفادة بقدر المستطاع بكافة الاستثمارات التى تم تنفيذها قبل الخطة ولم تؤت ثمارها بعد، وذلك باستكمال المشروعات والحد من التضخم والعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية من خلال فتح مجالات الاستثمار لصالح كل من الاقتصاد المصرى والمستثمر معاً. (50:85) (24:170)

أ ما الخطة الخمسية الثانية (1988/87 - 1992/91) فهى تمثل حلقة ثانية من خطة طويلة الأجل تمتد إلى مطلع القرن الحادى والعشرين وتلتزم بالخط الاستراتيجى لهذه الخطة الطويلة، فهى تبدأ من حيث تنتهى الخطة الخمسية الأولى وتعتبر امتداد لها فى خطها الأساسى، لذا فهى تسير وفق ركائز ثلاث، أولها تتمثل فى زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى من خلال التركيز على تكوين وتحديث قاعدة الإنتاج السلعى والارتفاع بالإنتاج والإنتاجية عن طريق الاستغلال الأمثل للطاقات القائمة لإحداث الاستقرار الاقتصادى وتطوير القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية والارتفاع بمعدل نمو القدرة التصديرية فوق معدل نمو الواردات، كما عمدت الخطة الخمسية الثانية إلى تعبئة كافة الإمكانيات المحلية فى القطاعين العام والخاص لتوفير كل ما يمكن إنتاجه من احتياجات الاستثمار سواء السلع

الرأسمالية أو وسائل النقل والطرق أو العدد والآلات ليس من أجل الصيانة فقط، وإنما من أجل الإحلال والتجديد أيضاً، فضلاً عن تطوير أساليب إدارة الاقتصاد القومي وتدعيم دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية باعتباره عامل هام في إحداث التنمية الاقتصادية بالمجتمع، وقد تطلب ذلك استقرار السياسات الاقتصادية بمكوناتها المختلفة وتحرير القطاع العام من معوقاته ليقوم بواجبه في تكافؤ مع القطاع الخاص. (92-87:170)

وبالرغم من ذلك فالأهداف الاقتصادية المرجوة لم تتحقق لأن الاقتصاد المصري عانى من أزمات اقتصادية حادة خلال عقد الثمانينات تحت تأثير مجموعة من العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي العالمي، والمقاطعة العربية لمصر، فقدان مصر لأسواق الدول الاشتراكية خفض إيرادات الدول الدائنة من مصر، الانخفاض في إيرادات قناة السويس، وتحولات العملة المصرية في البلاد العربية النفطية وفي أسعار البترول، كما واكبتها عوامل داخلية مثل اتباع سياسات خاطئة في التنمية، ونقص معدلات النمو في الزراعة والصناعة والتعدين. (451:162)

وقد انعكست الأوضاع الاقتصادية سلباً على معظم قطاعات الاقتصاد المصري كالزراعة والصناعة والتعدين، ويمكن التدليل على ذلك من خلال عدة مؤشرات أساسية منها تدهور أداء القطاع الزراعي والصناعي، فقد تراجعت حصة قطاع الإنتاج السلي في القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي من 52.3% عام (1982) لتصل إلى 48.3% عام (1987)، ثم إلى 47.5% عام (1989-1990). (514:163)

وتركزت معدلات النمو في قطاع الخدمات خلال عقد الثمانينات في قطاعات غير سلبية مثل قطاع النقل والمواصلات والمال والمطاعم والفنادق والسياحة، حيث حدث توسع كبير في مثل هذه القطاعات لتمويل عمليات الاستيراد ولمواجهة النمو المتزايد في استهلاك الفئات الانفتاحية الجديدة واحتياجاتها ذات الطابع الترفي، وفي المقابل لم تشهد القطاعات الخدمية ذات الصلة المباشرة باحتياجات الفقراء تقدماً يذكر مثل قطاعات التعليم الحكومي والمستشفيات الحكومية والإسكان الاقتصادي، بل تدهورت هذه القطاعات، وانخفضت معدلات النمو داخل قطاعات الإنتاج السلبية، وقد ترتب على هذا الهبوط تراجع قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب القوى العاملة، فارتفعت نسبة البطالة ووصلت عام (1986) إلى 5%، أي حوالي (2) مليون متعطل من إجمالي قوة عاملة تبلغ حوالي 12.7% مليون مما أدى إلى انخفاض اهتمام الشباب بالرياضة لانشغالهم بمحاولة السعي وراء كسب الرزق. (130:1)

وفي الثمانينات تزايدت حركة السياحة الدولية إلى مصر خلال الخطة الخمسية الأولى بمعدل 4% سنوياً، وبلغت قيمة الناتج من السياحة 1.3% من جملة الناتج القومي الإجمالي، وتضمنت الخطة الخمسية الثانية (1987 - 1992) على أن يرتفع الناتج من قطاع السياحة من نحو 877 مليون جنيه عام (1987/86) إلى نحو 1432 مليون جنيه عام (1992/91) بمعدل سنوي نحو 10.3%، في حين بلغ نمو الناتج من هذا القطاع نحو 10.9% سنوياً. (167:140)

و انتشرت في تلك الفترة بعض الأنشطة الاقتصادية التي أعاققت تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصري، وهو ما عرف باسم شركات توظيف الأموال أو الاقتصاد الظلي، وكان لهذه الشركات دوراً خطيراً في صرف الأفراد عن العمل المنتج، والاعتماد على العائد المادي بدون بذل مجهود مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة في المجتمع المصري.

ولقد أدت هذه الأوضاع الاقتصادية في حقبة الثمانينات إلى حدوث تدهور شديد في معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، فبعد أن كان معدل النمو 8% في الفترة من (1975 - 1982) انخفض إلى 5% في الفترة من (1983 - 1985) ثم إلى 1% في الفترة من (1986 - 1990)، وذلك نتيجة لحدوث انخفاض في الناتج المحلي لأول مرة منذ عقدين من الزمن، وذلك بحوالي 2% سنوياً وخاصة في النصف الثاني من الثمانينات. (35:18)

كما أن العجز في الميزان التجاري الذي وصلت نسبته عام (1990) إلى 24.4% من الناتج المحلي الإجمالي نجم عنه ازدياد العجز في الموازنة العامة للدولة حتى وصل إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في منتصف الثمانينات، وتزايد التضخم بصورة واضحة في تلك الفترة، حيث بلغ معدله نحو 16.7% سنوياً في عام (1988 - 1989)، ونحو 18.6% في عام (1989 - 1990)، ثم نحو 21.4% عام (1990 - 1991).

كل ذلك أدى إلى معاناة الاقتصاد المصري من مشكلات اقتصادية عديدة، ولعل من أبرزها ازدياد الديون على مصر، مما أسهم في التأثير على المواطنين ذوى الدخل المحدود. (9:165)

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي من 1991:

وتعتبر مرحلة الإصلاح الاقتصادي الشامل هي الفترة التالية لعام (1990)، والتي بدأت من خلالها عمليات الإصلاح الاقتصادي وما اتخذته الدولة من خطوات للتحويل إلى نظام الحرية الاقتصادية وآليات السوق، حيث عانى الاقتصاد المصري في الثمانينات من مشكلات عديدة من أبرزها مشكلة الديون المتركمة، وانكشاف أوضاع مصر المالية عالمياً، والعجز في ميزان المدفوعات وموازنة الدولة، لذلك لجأت القيادة السياسية إلى صندوق النقد الدولي كى

يرسم نهج الإصلاح ويحدد معالم سياسة مصر الاقتصادية، فقدم الصندوق بالتنسيق مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير سلسلة من سياسات التكيف الهيكلي ووقعت مصر معها برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام (1991) والذي تضمن ما يلي :

- إصلاح القطاع العام المصري عن طريق إعادة الهيكلة ، وخاصة فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية والقانونية والإدارية، والعمل بموجب قواعد ونظام القطاع الخاص، بالإضافة إلى عملية الخصخصة.
 - إخضاع معظم أسعار السلع والخدمات المنتجة من كافة القطاعات لنظام السوق مع نهاية يونيو (1995) موعد انتهاء المرحلة الأولى من الاتفاق (1991 - 1995).
 - إجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية بهدف تقليل الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى، ولهذا الغرض تم إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بدعم مالى من بعض المؤسسات العالمية.
- (59-58:166)

وقد تضمنت هذه المرحلة الخطة الخمسية الثالثة (1992/91 - 1997/96) وتمثل الحلقة الثالثة من الخطة الإستراتيجية طويلة المدى والتي تبدأ من حيث انتهت الخطة الخمسية الثانية، وبذلك تكمل مسيرة الإصلاح الاقتصادى من خلال عدة مبادئ أهمها تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات للمستثمرين وذلك بالموافقة المبدئية على المشروعات الاستثمارية فيها والإسراع فى تنفيذ الإصلاح التشريعى الخاص بالاستثمار وإنشاء مكاتب لخدمة المستثمرين، كما عمدت الخطة الخمسية الثالثة إلى تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات من خلال إنشاء مجلس أعلى للتصدير وحل مشاكل المصدرين مع تخفيض التعريفات الجمركية، كما ارتكزت على إصدار قواعد وأحكام وتيسيرات وإعفاءات بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، ولقد شهدت السنة الأخيرة من هذه الخطة التنموية خطوات كبيرة فى تنفيذ برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام بطرح أسهمها فى سوق الأوراق المالية بغرض توسيع قاعدة الملكية وتحقيقاً لمسييرة الإصلاح الاقتصادى، وقد عمدت السياسة المالية إلى تحسين أوضاع الموازنة العامة للدولة من خلال ترشيد الإنفاق الجارى، مع قصر الإنفاق الاستثمارى على الخدمات العامة والبنية الأساسية والاعتماد على الضرائب على الدخل والمبيعات بدلاً من الضرائب على التجارة الخارجية والإعفاء من ضرائب الأيلولة.

(50:166). (39-37:170، 129-135)

وتمثل الخطة الخمسية التنموية الرابعة (1998/97 - 2002/2001) فى ذات الوقت الحلقة الأولى فى خطة التنمية بعيدة المدى للعشرين عاماً القادمة اعتباراً من (1998/97 - 2017/2016)، ومن ثم فهي تهدف إلى رفع معدل الاستثمار واستكمال المشروعات الاستثمارية التى لم تستكمل بعد، والسير قدماً فى تنفيذ برنامج الخصخصة، والانتقال من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وتوسيع قاعدة الملكية فى الشركات التى كانت تتبع قطاع الأعمال العام، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لتعظيم دوره ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النهضة القومية مع إحداث التنمية الاستثمارية فى المجالات الإنتاجية المختلفة ومجالات البنية الأساسية ، وقد دعا هذا الاتجاه إلى أن ارتكزت الخطة الخمسية الرابعة على عدة ركائز أهمها الارتفاع بالموارد الكلية للاقتصاد مع جعل قطاع الصناعة هو القطاع الرائد واستصلاح واستزراع الأراضى لزيادة الرقعة الزراعية، وقد أولت الدولة من خلال تلك الخطة اهتماماً لقطاعات الإنتاج السلى باعتبارها المحور الرئيسى للتنمية، وعمدت الحكومة خلال تلك الخطة على الاستمرار فى العمل لخفض الموازنة العامة للدولة وصولاً إلى فائض لتدعيم متطلبات المجتمع وتعميقاً للبعد الاجتماعى والاقتصادى وذلك بما يقدم من خدمات مجانية لمحدودى الدخل فى كافة مجالات التنمية البشرية والاجتماعية، ولتحقيق مزيد من الإنفاق على الخدمات العامة لبناء المواطن الصالح فنياً وإدارياً وسلوكياً وذلك من خلال التوازن بين الإنفاق العام والموارد المتاحة، وقصر ما تتحمله الموازنة العامة للدولة على أعباء الخدمات العامة وفقاً لأولوياتها وفى ضوء أهداف وبرامج زمنية محددة. (106-105:170، 116-114، 179-180)

- ويقوم برنامج الإصلاح الاقتصادى على المبادئ الأساسية التالية:

١. تحسين استخدام الموارد المحلية المتاحة بما يسمح بزيادة الإنتاج والتصدير.
٢. الحد من نمو الاستهلاك المحلى لإتاحة مزيد من الموارد المحلية للاستثمار.
٣. تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الخارجية والاستخدام الأمثل لها، وإتباع سياسة رشيدة فى إدارة المديونية الخارجية لمصر والحد من أعباء خدماتها.

كما تتمثل مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى على برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلى، ويشمل برنامج التثبيت (تحقيق الاستقرار) تحرير أسعار الفائدة، وفتح المجال أمام عملات السوق المفتوحة، وتحرير سعر

الصرف، حتى يكون واقعياً ويقوم بدوره في معالجة العجز الخارجى وفى جذب مزيد من موارد النقد الأجنبى، وقيام نشاط الصيرفة.

وهنا يتضح أن أهم الآثار الاجتماعية التى أفرزها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى هـ هي ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة، أما برنامج التكيف الهيكلى فيشتمل على مجموعة من السياسات تستهدف زيادة العرض الكلى عن طريق تحرير أسعار السلع والخدمات، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، مع تحرير إدارة قطاع الأعمال العام، وتحرير التجارة الخارجية، وكذلك إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية بهدف حماية الطبقات المضارة فى المجتمع من الآثار السلبية التى قد تسببها إجراءات تنفيذ البرنامج، فأتخذت الدولة عدة إجراءات لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى من أبرزها ما يلى:

- صدور قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى يونيو (1992)، والذى يغير من أوضاع أقرتها قوانين الإصلاح الزراعى العديدة.
- صدور قانون الأعمال العام ولائحته التنفيذية والذى يتيح إمكانية تصفية الشركات العامة، وطرح الكثير منها للبيع.
- رفع الدعم على الخدمات والطاقة، مما أدى إلى اتجاه أسعارها إلى الزيادة.
- انكماش الإنفاق الاجتماعى.
- العمل على تحرير التجارة ورفع القيود على الاستيراد لكثير من السلع. (25:90)

وبذلك يتضح لنا أن الهدف المحورى لسياسة التكيف الهيكلى هو تحديد المشاكل التى تسبب اختلالاً فى ميزان المدفوعات بغية علاجها وتقديم الإجراءات الضرورية لتصحيحها لذا أصدرت الحكومة عام 1997 قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فى مصر نتيجة لوجود ارتباط بين برنامج الإصلاح الاقتصادى وسياسة الخصخصة فى مصر لذا يجب أن نبين المقصود بتلك السياسة، ومبررات التحول فى الاقتصاد المصرى لها، وكذلك أهداف الخصخصة، فالخصخصة مجموعة من السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومشاركة القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، كما تعنى أيضاً إحلال القطاع الخاص محل الدولة فى مباشرة أو إدارة النشاط الاقتصادى، أو تحرير النظام الاقتصادى من تسلط البيروقراطية وإحلال قوى السوق محل القرار الإدارى، ونقل بعض الاختصاصات التى كانت تقوم بها الدولة لا سيما التعليم للقطاع الخاص، وذلك فى ظل ضوابط ومعايير تحافظ على الصالح العام. (7:128)

وإذا كانت بعض الدول المتقدمة قد لجأت إلى انتهاج الخصخصة كوسيلة للتخلص من بعض المشاكل الاقتصادية التى تعرضت لها منذ بداية الثمانينات مثل الركود التضخمى وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتفاقم عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، بيد أن إتباع أسلوب الخصخصة من قبل بعض الدول النامية لم يكن وليد فكر داخلى، وإنما كان بمثابة سياسة مفروضة من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كشرط ضرورى لإعادة جدولة الديون. (38:94)

وبالنسبة لمصر فقد بدأت عملية التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة) بصدور القانون 203 لسنة (1991) قانون قطاع الأعمال العام، وهى عملية تشير إلى حدوث تغيرات واسعة المجال فى السياسات العامة يكون من شأنها التقييد من تدخل الحكومة أو القطاع العام فى الأنشطة الاقتصادية والخدمية سواء تم ذلك من خلال التصفية أو الإيجار أو الاستثمار الخاص (محلى أو أجنبى) أو عقود للإدارة. (121-117:60)

والخصخصة ليست هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى وسيلة لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية يمكن حصرها فيما يلى:

- رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومى بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادى خاصة من القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية كالمال والتجارة.
- زيادة دخل الحكومة الناتج من التصرف فى وحدات القطاع العام بالبيع مما يساعد على خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة وسداد جزء من الدين العام.
- تشجيع الأفراد والهيئات على امتلاك وحدات الإنتاج، مما يعمل على توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأصول الإنتاج فى المجتمع، ويؤدى إلى إقامة اقتصاد أساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فتتحقق بذلك مسئولية المالك المباشرة فى الرقابة والمتابعة لممتلكاته مما يؤدى لتعظيم العائد.
- توفير فرص عمل جديدة وإعادة التوازن إلى سوق العمل والقضاء على البطالة المطلقة والمقنعة.

- زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وإنتاجية، مما يؤدي إلى خفض حجم التضخم.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى معيشة المواطن وصولاً إلى مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له. (40:94 - 41)

ومن أبرز الانعكاسات الاقتصادية لسياسة التكيف الهيكلي والخصخصة هي :

- حدوث عجز هائل في الميزان التجاري والذي بلغ أكثر من 53 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من (1990 - 1996)، وكان هذا العجز قد بلغ نحو 4.2 مليار دولار عام (1991)، وصل متوسط العجز بعد ذلك حتى عام (1996) حوالي 9.5 مليار دولار، ويعد ضعف الصادرات الصناعية وهو العامل الرئيسي المسبب للعجز في الميزان التجاري، ويرجع هذا الضعف إلى عدم مساهمة الرأسمالية المصرية بصورة جديدة في التوجه نحو التصدير، ومن المعلوم أن عجز الميزان التجاري يؤدي إلى كارثة للاقتصاد المصري إذا استمر على المدى الطويل، كما أن العائد من إيرادات السياحة والتحويلات غير مستقر لأنها مرتبطة أساساً بالطلب الخارجي عليها، وأن السياحة تعتمد على طلب خارجي ترفي وليس ضرورياً، لذلك فأي مشكلات اقتصادية تتعرض لها الدول الأجنبية المستقبلية للعمالة المصرية، والمصدرة للسياحة إلى مصر، تؤثر على الاقتصاد المصري بالسلب، مما ينعكس على إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية ومن أهمها التعليم. (60:93 - 61)

○ الاقتصاد المصري في الفترة من (2003 - 2008):

لقد واجه الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة ظروفاً مواتية وأداءً جيداً حيث حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي 6.8% عام (2005 - 2006)، و7.1% في عام (2006 - 2007) و7.3% في النصف الأول (2007 - 2008) مع تحقيق فائض في الميزان الجاري وميزان المدفوعات الكلي وتراكم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بالإضافة لأداء جيد للبورصة وسوق المال، وزيادة معدلات النمو من 4.1% عام (2003 - 2004) إلى نحو 4.8% (2006 - 2007). (32:116)

ويقاس دليل التنمية البشرية إنجازات الدولة فيما يتعلق بمواردها البشرية حيث يتسم بكونه دليلاً مركباً يقيس معدل أداء الاقتصاد في 3 أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي المستوى الصحي والتطورات الخاصة بالخدمات الصعبة والمستوى التعليمي والتقني والتطورات الاقتصادية التي يشهدها هذا المجتمع. (116)

ويشير تقرير التنمية البشرية للعام (2007 - 2008) الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن مصر احتلت مرتبة متأخرة في القائمة التي تضم 177 دولة حيث احتلت مصر المرتبة رقم 112 في حين تقدمت سبع دول عربية مرتبة لمركز أفضل. (10:114)

● التغيرات الاجتماعية في الفترة من 1975 وحتى الآن:

إذا تأملنا المجتمع المصري منذ بداية السبعينات فسوف نجد أن سياسة الانفتاح في ذلك الوقت أدت إلى تبعية المجتمع المصري للغرب ليس فقط في الجانب الاقتصادي بل أيضاً في كثير من المظاهر الاجتماعية إضافة إلى تأثير ثقافة المجتمع المصري بالثقافة الغربية.

ولما كان العالم يمر بثورة هائلة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وبما أننا جزء من هذا العالم فالتحولات التي يمر بها مجتمعنا هي انعكاس لتلك الثورة العالمية التي تركت أثراً واضحاً على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وأبرزت المشكلات والأزمات والتفكك الاجتماعي وانهيار القيم وتدهور البنية الثقافية وغير ذلك من المشكلات نتيجة لسرعة هذه التحولات التي لم يستوعبها المجتمع ويحتويها من أجل الحد من أثارها السلبية.

فضلاً عن ذلك فإن ثمة تحولات عالمية يخضع لها عالمنا المعاصر من خلال الثورة التكنولوجية وهي التحولات التي وقعت على أصعدة عديدة كالتحولات الثقافية والإعلامية التي انطلقت للترويج لنمط ثقافي يسعى لكي يكون قاعدة لتجانس ثقافي عبر العالم.

وقد مر المجتمع المصري بالعديد من التغيرات الاجتماعية التي كان لها تأثير على شكل الحياة بمختلف مجالاتها وخصوصاً مجال التعليم الجامعي، فنجد أن هناك طبقة الرأسمالية الإقطاعية ثم قيام ثورة (1952) وعمليات الحراك الاجتماعي لفئات الشعب المختلفة مستخدمين التعليم وسيلة لذلك وإعادة توزيع الخريطة الطبقيّة للمجتمع المصري بسبب الانفتاح الاقتصادي وما ترتب عليه من حركة الهجرة الداخلية والخارجية وما تبع ذلك من تأثير الدخول القومي، وإحلال بعض القيم الوافدة مع السلع المستوردة محل القيم الراسخة، وبطالة المتعلمين وما يترتب عليها من آثار سلبية والعديد من التغيرات الاجتماعية التي مر بها المجتمع المصري وما زال يمر بها.

ونظرا لكثرة هذه المتغيرات فسوف تقوم الباحثة بتناول المتغيرات وثيقة الصلة بالتعليم الجامعي وتتضمن بداخلها كافة التغيرات الاجتماعية وهي :

- الآثار الاجتماعية لنشاط شركات توظيف الأموال

- تغير القيم وأساليب التفاعل الاجتماعي

- الآثار الاجتماعية لحركة الهجرة

أولاً: الآثار الاجتماعية لنشاط شركات توظيف الأموال

ولقد نجم عن صدور القانون رقم 43 لسنة 1974، محاولة بعض الأفراد الاستفادة من التغيرات الموجودة في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وظهور تجار العملة ومن يدعون القدرة على استثمار المدخرات بنجاح مقابل أرباح كبيرة لأصحابها، وتبلورت طبقات اجتماعية جديدة استفادت من الديمقراطية الهامشية المتاحة، ومن أحد ردود الأفعال لتلك السياسة إصدار القانون 146 لسنة 1988 الخاص بتنظيم شركات تلقي الأموال ولائحته التنفيذية. (25:8)

ولقد فضل وضع هذه الظاهرة في البعد الاجتماعي للتغيرات المجتمعية نتيجة لآثارها الاجتماعية المتعلقة بالقيم مثل الأنانية أو الفردية مقابل الجماعة، والثراء دون القيام بعمل مقابل قيمة العمل المنتج، والدين كمفهوم فردى مقابل الدين كقيمة اجتماعية، وقد أنشئت شركات توظيف الأموال منذ حوالى عام 1980 كأحد انعكاسات سياسة الانفتاح الاقتصادي وصاحب ذلك فتح باب السفر والهجرة للمصريين، وتبلورت تلك الشركات من خلال ظهور بعض الأفراد الذين استغلوا الثغرات الإدارية والمالية والقانونية التي لم تعدل كإجراء وقائى قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى تبني الدولة لسياسة عدم هروب رأس المال الخاص من جهة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى في شكل ممارسات مالية تمثلت في تجارة العملة (لمواجهة الطلب المتزايد على العملات الأجنبية من المسافرين إلى والقادمين من الدول العربية وغيرها). (36\6-17:86)

وقد قامت شركات توظيف الأموال بتهريب بعض الأموال المودعة لديها للخارج وتشغيلها أو القيام بمشروعات لا تتواءم مع حجم الأموال المجمعة لديها، ولا مع الاحتياجات الفعلية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع المصرى، كما احتكرت تلك الشركات بعض السلع والمواد وقامت بعرضها في السوق في الوقت وبالسعر المناسب مما يكون له الأثر البالغ في ارتفاع أسعار تلك السلع والمواد وكان الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في المضاربة بالبورصات العالمية مع إهمال واضح لإقامة أى مشروع إنتاجي بمصر يحل جزءاً من مشكلة البطالة المنتشرة بين شبابنا، ومن هنا يتضح لنا مدى تسبب شركات توظيف الأموال من انهيار لبعض القيم الراسخة وبروز قيم جديدة لا تتناسب مع مجتمعنا الإسلامى. (47-20:40)

وحدوث الخلل الذى أصاب القيم والبناء القيمي للمجتمع المصرى، كما تلازم مع تغير توجهات السياسة الاقتصادية إلى إتباع الانفتاح الاقتصادي وما ترتب على ذلك من إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفئات الغنية واتساع الهوة بين المالكين وغير المالكين بالإضافة إلى المشاكل الأساسية للقاعدة العريضة للشعب المصرى كالإسكان والبطالة وارتفاع الأسعار والتضخم وضعف الدخل والمرتبات وتدهور مستوى التعليم وتراجع التخطيط الشامل وانعدام فرص المواطنين في الحصول على حقوقهم وانتشار الجرائم وتوقعها وانتشار المخدرات بين فئات المجتمع وغير ذلك من مشكلات وأزمات لها تأثيرها على تماسك المجتمع.

لذا فكان من المتوقع قبل الموافقة على إنشاء شركات توظيف الأموال أن تكلف أجهزة الدولة المختلفة بعمل دراسات مستفيضة عن تلك الشركات ونشاطها وعن الآثار المجتمعية المترتبة على إنشائها وهل تتناسب مع خطط التنمية المختلفة، ومن بين تلك الأجهزة قطاع التعليم الجامعي مع تحديد مهمته في هذا السياق وقنوات الاتصال بينه وبين مشروعات تلك الشركات لضمان توافر الجانب العلمى بجوار الجانب الفنى حتى لا يتعرض مجتمعنا لأزمات أخرى كان من أخطرها أزمة انعدام الثقة بين الناس وبين الحكومة التي باركت نشاط تلك الشركات ثم لسبب أو لآخر يعرفه البعض رفضت نشاط تلك الشركات.

ثانياً: القيم وأساليب التفاعل الاجتماعي

تعد الأنشطة الطفيلية إحدى آثار السياسة الانفتاحية ويمكن تعريفها بأنها تلك النشاطات المعوقة للعملية الإنتاجية والتي يمكن الاستغناء عنها دون أن تتأثر هذه العملية، حيث أن هذه الطبقة لا تسهم في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تركز على الدخل المرتفع، ولقد تولدت هذه الدخول من المضاربة على الأراضي العقارية والزراعية، ومن الاتجار في العملات الأجنبية في السوق السوداء ومن توريد سلع فاسدة وراكدة للسوق المصرية، فضلاً عن الدخول التي تولدت من أعمال السمسرة والوساطة والسوق السوداء، وتبع ذلك تيار قوى من الطلب الاستهلاكى قابله عرض محدود لهذه السلع

والخدمات فارتفعت أسعار السلع (المساكن - السلع المعمرة - الخدمات الطبية)، كما زادت قوى الاستهلاك في المجتمع تحت تأثير الانبهار بالسلع الكمالية المعمرة وغير المعمرة التي غمرت السوق المصرية في فترة الانفتاح والتي غزتها بشكل حملات الدعاية الضخمة في وسائل الإعلام، وقد عبر النشاط الطفيلي عن نفسه في عدة صور، كان من أهمها النفوذ السياسي والإداري والارتشاء والتواطؤ مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، والمضاربة في الأراضي والمباني وتضخم الأزمات والاتجار في السوق السوداء، والتهرب والتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية والاستيلاء على أموال الدولة. (25:1) (30:62) (250:138) (27:20)

ويؤدي تضخم هذا القطاع إلى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وشعور الطبقات الدنيا بمزيد من الحرمان النسبي وتدهور أخلاقيات العمل والنظر إلى المثابرة والاجتهاد في العمل كسبيل للرقى الاجتماعي والثراء في ظل ما تحققه الفئات المتعاملة في هذا القطاع من ثروات ضخمة في فترات محدودة دون جهد يذكر، بالإضافة إلى ذلك ما يترتب على نمو هذه النشاطات من زيادة معاناة الفئات محدودة الدخل في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار الذي تغذيه النشاطات الطفيلية وتستفيد منه في آن واحد، وقد استطاعت هذه الطبقة الطفيلية أن تجني الكثير من أرباحها وثوراتها من خلال عمليات السمسرة وشراء وبيع الأراضي والعقارات بغرض المضاربة وعقود المقاولات من الباطن وكان ذلك متمشياً مع الطفرة الكبيرة التي شهدتها قطاع البناء والتشييد في مصر وخلال عام 1977 بلغ حجم التصرفات العقارية المسجلة بمصلحة الشهر العقاري بالعاصمة وحدها 100 مليون جنيه ولا يعبر هذا الرقم عن القيمة الحقيقية للصفقات التي تمت في سوق العقارات والأراضي والتي تقدر بأكثر من 300 مليون جنيه، وبينما تؤدي هذه المضاربات على الأراضي والعقارات إلى زيادة دخول وثروات فئة محددة في المجتمع من السماسرة والوسطاء والمقاولين والملاك فإنها تزيد الأعباء والنفقات المعيشية بالنسبة للطبقات الفقيرة والوسطى لا سيما لما تحدثه من ارتفاع حاد في إيجارات الوحدة السكنية، وفي نهاية السبعينات كان إيجار المسكن يزيد في كثير من الحالات على 100% من متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة في الفئات ذات الدخل الثابت بينما يفترض كقاعدة عامة أن يتراوح هذا الإيجار بين 15 - 20% من هذا الدخل وقد ترتب عليه انتعاش هذه النشاطات في إطار السياسة الاقتصادية للدولة منذ منتصف السبعينات وظهور ما تسميه إحدى الدراسات بطبقة جديدة من المليونيرات وقد بلغ عددهم (300) في عام (1975) وبعد ست سنوات زاد إلى (17) ألفاً في عام (1981). (292:21) (263-259:45)

وأمام هذه التحولات التي حدثت، وجد بعض الأفراد أنهم غير قادرين على السفر للخارج ولا يجدون أعمالاً في شركات الاستثمار فيقومون بأعمال إضافية في غير أوقات العمل الرسمية ولم يعد غريباً أن يعمل موظف الحكومة كسائق تاكسي أو مدرس أو العمل بإحدى المحلات التجارية، أو الاشتغال في بعض الورش والحرف الصغيرة، وأصبح العمل الإضافي ضرورة لكي يعوض هؤلاء ما يخسرونه من تدهور في أجورهم الحقيقية نتيجة موجة الغلاء ويمكن أن نلمس أثر ساعات العمل الطويلة على الحالة الصحية للأفراد، وعلى الروابط الأسرية وعلى مستوى إنتاجيتهم في أماكن عملهم الأصلية خلال فترات العمل الرسمية، بالإضافة لما سبق نلاحظ تقشي الرشوة والفساد الإداري وقد تكون الرشوة أمر يضطر إليه البعض لمواجهة التدهور المستمر في مستوى معيشتهم وأوضاعهم الاجتماعية أو لمجاراة الكسب السريع والثراء العاجل غير المشروع وهي قيم تسود في فترات التضخم، ويتضح لنا من هذا أن أهم مخاطر تقشي الطبقة الطفيلية في أنها تؤثر سلباً على نظام القيم في المجتمع المصري وذلك لما تنطوي عليه من استغلال ومن انفصام في العلاقة بين الجهد والكسب، فهذه الطبقة كانت تظهر أمام جموع الشعب العادي على أنها طبقة الصفوة مع أنها أثرت سريعاً ودون جهد واضح بالإضافة إلى أن هذه الطبقة أحدثت عواقب وخيمة في المجال الاقتصادي، لما تنطوي عليه من عبث بنظام الحوافز الذي يقوم عليه مبدأ ربط الأجر بالجهد ولما يترتب عليه من انصراف عن العمل المنتج الذي هو أساس النمط الاقتصادي؟ ولما تضعه من عراقيل أمام التخطيط حيث يتعذر معها إجراء الحسابات الاقتصادية المعتادة والتنبيه بالسلوك المحتمل للاقتصاد القومي وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة أعباء المواطن المصري الذي يقف عاجزاً أمام هذه التحولات السريعة التي تحدث من حوله وتنعكس آثارها بشكل كبير على تعاملاته في المجتمع، وكذلك داخل نطاق أسرته، ومن الملاحظ أن هناك قيماً وأساليب تفاعل اجتماعي وفدت على المجتمع المصري بعضها يتعلق بالاستهلاك الترفي والدخول الطفيلية، والتفكك الأسري، وتقشي الرشوة والفساد الإداري بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على خريطة الدخول بمصر - التي سيوضح عند عرض حركة الهجرة التي أثرت على التعليم الجامعي نتيجة زيادة التكاليف على الالتحاق بالتعليم الجامعي، وما تبع ذلك من مشكلات مادية وبشرية تواجه التعليم الجامعي وتقف في سبيل تحقيق وظائفه، وذلك نتيجة زيادة دخول بعض أفراد الطبقات الوسطى، وسيوضح فيما بعد أيضاً أن أصحاب الدخول الطفيلية السريعة سيبحثون عن أبواب خلفية لتعليم أبنائهم الحاصلين على مجاميع منخفضة؟ وأيضاً وسيلة لاستثمار أموالهم وذلك بالضغط على رجال التعليم بالدولة لفتح الجامعة الأهلية، هذا بالإضافة إلى أن تقشي الأمراض الاجتماعية بين أفراد الشعب قد يؤدي إلى نقص إنتاجيتهم، وبالتالي نقص في الدخل القومي العام مما سينعكس على قطاعات الدولة المختلفة. (35:104) (132-130:60) (79-76:53)

لذا كان من الضروري أمام هذه التغيرات الاجتماعية وخاصة في مجال القيم وأساليب التفاعل الاجتماعي أن يكون للجامعة دور في التصدي للقيم الغربية على مجتمعنا يدعمها في ذلك الدولة بفرض عقوبات على من يساعد على الفساد الإداري، مع ترك الحرية للجامعة لاتخاذ اللازم في سبيل تحقيق هذا الدور بما يتناسب مع الطرق العلمية الصحيحة، لذا يجب أن نتضافر جهود جميع أجهزة الدولة في هذا المجال لكي يتمسك مجتمعنا بالقيم السمة وهذا لن يعود بالفائدة على الجامعة فقط وإنما على جميع قطاعات الدولة.

ثالثاً: الهجرة

إن ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى الخارج وخاصة البلدان النفطية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة الأهمية بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية بمصر، بالإضافة إلى أن الهجرة المصرية للخارج أصبحت أكثر تعدداً وتنوعاً عن ذي قبل، فبعد أن كانت التيارات الأولى في النصف الثاني من الستينات تأخذ طابعاً انتقالياً، يتركز أساساً في المشتغلين بالمهن العلمية وأصحاب الكفاءات الممتازة، أصبحت الهجرة الآن أكثر تنوعاً وشمولاً للعديد من الفئات الماهرة وغير الماهرة في كل قطاع من قطاعات العمل، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر للبحث عن فرص عمل في مجال الصناعة وغيرها من المجالات، وهذا قد يرجع إلى تضاعف سكان مصر من خمسة ملايين نسمة عام 1800 إلى اثنين وأربعين مليون عام 1982، دون توسع مشابه في الأرض الزراعية إذ زادت من 5 إلى 7 مليون فدان فقط خلال مائتي عام، الأمر الذي أدى إلى ازدياد عدد الفلاحين المعمرين والفقراء كل عام وكان رد الفعل الأول للمعمرين هو التدفق إلى المناطق الحضرية في مصر، ولكن الأجيال الجديدة الأخرى من المصريين المعمرين اتجهت إلى الهجرة للبلاد النفطية لضغوط داخلية متمثلة في الواقع الاجتماعي والسياسي المصري، وضغوط خارجية متمثلة في الثروة البترولية المفاجئة. كما أدت الهجرة إلى إهدار قيمة العمل المنتج وقد يبدو ذلك واضحاً في ترك العمال لمواقع العمل في مجالات الإنتاج للعمل في مهن هامشية لا تمس الإنتاج ولكنها تدر دخلاً كبيراً مثل منادى السيارات والعاملين في مجال السمسة وكذلك عمال محلات الجزارة وبيع الفاكهة والعاملين بالفنادق والمطاعم، أيضاً يلاحظ أن الشخص المهاجر يحصل على أضعاف دخله في مصر وربما بعدد ساعات عمل أقل مما يجعله عند عودته يتجه إلى أعمال لا تتطلب جهوداً وفي نفس الوقت تدر عليه دخلاً مريحاً بما في ذلك عمال الزراعة فهم يتجهون إلى امتلاك السيارات الأجرة والسمسة والمضاربة على الأراضي وأعمال التجارة والمقاولات وبالتالي تبعد شيئاً فشيئاً عن الزراعة وتفقد الأرض قيمتها وترتفع أجور المزارعين مع عدم ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بنفس المعدل وبالتالي ينخفض العائد الصافي للمزارعين فيتركون الأرض ويهاجرون وتزداد المشكلة حدة. (118:137)

والأمر الذي يهمنا هو مدى تأثير حركة الهجرة على التعليم الجامعي وتأثيرها به وقد يتضح لنا بعض الآثار والنتائج المترتبة على حركة الهجرة وهي :

- تدهور قيمة العمل المنتج :

ويلاحظ هنا أن التغير في قيمة العمل المنتج لا يرجع إلى قصور في دور التعليم الجامعي بقدر ما يعكس واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ليس على المستوى المطلوب، فالقضية أكبر من التعليم الجامعي بكثير فإذا قام التعليم الجامعي بتوسيع قيمة العمل المنتج في نفوس الأفراد وبعد التخرج والالتحاق بالعمل يجد الخريج نفسه يعمل بمكان لا يتناسب مع إعداداته العلمية ولا يتطلب منه أي مجهود فيميل للتكاسل بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في العمل، وبالتالي فإن الأمر يحتاج لتطوير قطاعات الدولة المختلفة وخاصة أننا دولة نامية وتدهور قيمة العمل المنتج تؤدي إلى فشل العديد من خطط التنمية وخاصة الاقتصادية التي نحن في احتياج شديد لعانداها وذلك للنهوض بقطاعات الدولة المختلفة ومنها قطاع التعليم.

- تدنى النظرة إلى خريج التعليم الجامعي

كما أدت هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة إلى البلاد العربية إلى قلة الأيدي العاملة بمصر وارتفاع الأجور داخل مصر، وحقق أصحاب المهن الحرفية دخلاً مرتفعاً بالمقارنة بأصحاب الشهادات مما أدى إلى تدنى النظرة لأصحاب الشهادات، وما يتبع ذلك أيضاً من اتجاه نسبة كبيرة من خريجي الجامعات للعمل بأعمال لم يعدوا لها وأعمال لا تتطلب الإعداد العلمي على مستوى الجامعة ولكنها تدر دخلاً كبيراً مما يمثل هدراً كبيراً للميزانية المصروفة على الإعداد العلمي لطالب الجامعة، وينعكس بالسلب على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة ليرجع مرة أخرى بإثارة السلبية على المخططات المالية لقطاع التعليم الجامعي مما يقف حجر عثرة أمام عمليات التطوير والإحلال بالجامعة. (119:125)

وقد تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري في نفس الفترة الزمنية التي ظهرت فيها سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي كان لها آثار بعيدة المدى على الأنساق الاجتماعية بصفة عامة وعلى النسق القيمي للمجتمع المصري بصفة خاصة.

- تحولات في الهيكل الطبقي

أدت الهجرة إلى التفاوت الطبقي، وتعميق الإحساس بالحرمان، فبعد أن كان التعليم في الخمسينات والستينات من هذا القرن يمثل أسرع الطرق نحو الحراك الاجتماعي الصاعد، أصبحت الهجرة للبلاد النفطية تعد أفضل السبل لتحقيق ذلك، وقد أحدث هؤلاء المهاجرين تأثيراً ملحوظاً في الهيكل الطبقي بالقرية، فكثير من أبناء الفلاحين المعدمين الذين نزحوا تحت وطأة الفقر أصبحوا الآن ميسوري الحال، فتغيرت مكانتهم الاجتماعية وسط أهلهم، وأصبح الشخص في القرية الآن لا يقاس بانتمائه العائلي بقدر ما يقاس بما عاد به من ثروة من الخارج، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل لوحظ أن العائدين من الخارج من أبناء القرية بدلاً من أن يوظفوا أموالهم في المشروعات الاستثمارية التي تقيد أبناء القرية وتطور إنتاج الأرض الزراعية اتجهوا لشراء الأجهزة التكنولوجية الحديثة واعتناق عادات استهلاكية جديدة وانصرفوا عن رعاية الأرض الزراعية بل وأقاموا عليها المباني الخرسانية، فقلت الرقعة الزراعية وقلت إنتاجية الفدان وانخفض الدخل القومي العام لقطاع كبير مثل قطاع الزراعة، وفتح باب الهجرة للعمل بالخارج، الأمر الذي ترتب عليه إغراق السوق المصرية بالسلع الأجنبية المستوردة وحلت القيم الوافدة مع تلك السلع المستوردة محل القيم الراسخة، حيث انتشرت قيم وأساليب الحياة الغربية وأضعفت القيم الوطنية، كما دعمت القيم الفردية الذاتية وشاعت الـ ذاتية والسلبية، وتقديس كل ما هو أجنبي مما أدى إلى حدوث تناقض بين منظومتين من القيم أحدهما تمثل القيم الغربية الوافدة، والأخرى منظومة القيم المتوازنة في المجتمع المصري والتي تتناقض في أغلب الأحوال مع المنظومة الوافدة، لذا فعلى الدول أن تهتم بوضع برامج توعية للأفراد العائدين من الخارج يمكن من خلاله أن توضح المشروعات التي يمكن استثمار أموالهم فيها مع تقديم التسهيلات اللازمة لذلك وتشرك قطاعات موثوق فيها مثل قطاع التعليم الجامعي باعتباره من دور الخبرة وذلك من خلال قنوات رسمية مقننة وبأنشطة تتناسب مع كافة مستويات جمهور المستقبلين. (27:20) (119-55:125) (137-118:111) (210:127)

ويعتبر الغزو الثقافي من أهم العوامل المؤثرة في تغير النسق القيمي في المجتمع المصري حيث إن الثقافة العربية الآن تواجه غزواً إعلامياً ثقافياً عن طريق السماوات المفتوحة وشبكات المعلومات العابرة للحدود والأزمة وتوجهات العرب نحو المساهمة في الشراكة الاقتصادية العالمية المتعددة الجنسية الواحدة وإقبال بعض البلاد العربية (مثل مصر) على فتح فصول جامعية في مجال التعليم المفتوح باستخدام لغات غير عربية في تدريس المناهج والبرامج التعليمية. (110:96)

ويقصد بالغزو الثقافي ذلك التفاعل غير الحر وغير المتكافئ المفروض بقوة نوايا الغزو وذلك بقصد واضح هو التأثير بشكل ما، مقصود ومخطط يمارسه شعب في ظروف تملكه لكل وسائل التقدم على شعب آخر في ظروف افتقاره لمعظم وسائل هذا التقدم بقصد اللحاق الحضاري، وفي المجال الثقافي فإن أخطر حلفاء الغزو الثقافي من الخارج هو التبعية الثقافية في الداخل التي تتضافر فيها عقد النقص أمام الأجنبي مع ظروف التخلف الداخلي حيث يصل الأمر إلى حد قد لا يعود معه للقوة الخارجية أي مجهود إضافي لفرض سيطرتها الثقافية أو غير الثقافية. (91)

ويعرف أحمد أبو مطر الغزو الثقافي أنه الأسلوب الجديد للإمبريالية العالمية التي تحاول من خلاله ضمان استمرار هيمنتها وسيطرتها على البلدان النامية ومن خلال التغلغل الثقافي يتم نشر مفاهيم ثقافية فكرية معينة تخدم وجود الدولة الإمبريالية حيث يتم مسح الثقافة الوطنية وتنشويها والإقناع أنها ثقافة متخلفة لا تواكب العصر ومتطلباته الحضارية فيصبح كل ما هو أجنبي له السيطرة والتفوق وبعد سنوات من هذه الممارسات والتغلغل الثقافي تصبح ثقافة البلد (ثقافة تابعة للنمط الأجنبي وليست ثقافة وطنية تعبر عن خصائصها وسماتها القومية). (17:84)

ويشير بوهان غليون إلى أن مفهوم الغزو الثقافي استخدم في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين الميلادي في اللغة العربية أكثر من غيره للإشارة إلى حركة انتقال الأفكار والعقائد والقيم والعادات الغربية بشكل مكثف وغير مسيطر عليه إلى المجتمعات العربية. (210:88)

كما يعد الإعلام من أهم الوسائل المستخدمة في الغزو الثقافي، ونجحت وسائل الإعلام المتطورة المتمثلة في القنوات التليفزيونية الفضائية المختلفة في مزاحمة وسائل التعبير التقليدية، واستطاعت أن تقضي على القيم الإيجابية التي توارثتها المجتمعات من ثقافتها الوطنية بالتعاون والإخاء والتضامن والتسامح وغيرها قد استعيعض عنها بقيم أخرى مستوردة فيها الكثير من السلبيات، وأصبحت القيم المسيطرة التي تبرزها وسائل الإعلام خاصة المرئية منها ما هي إلا انعكاس للطبقة الرأسمالية المسيطرة وتعبيراً عنها، كما لعبت الشركات غير الوطنية (متعددة الجنسية)

دوراً في تسويق سلع استهلاكية لا حصر لها تعمل كأداة لنقل خليط من الأفكار والأذواق والقيم والمعتقدات. (111:95-112) (270:10) (3-2:129)

وقد لعبت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحتاج عالمنا دوراً في ظهور المحمول الذي تطور لأداء وظائف معينة خلقتها هذه التطورات وخير دليل على ذلك الانتشار الواسع للمحمول حيث يسر المحمول عملية التفاعل الاجتماعي، لقد أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادي هزة عنيفة في هيكل المجتمع المصري إذ تمخض عنها تحول شامل في بنية المجتمع، ويمكن القول أن الرأسمالية المصرية في هذه الحقبة قد تحولت إلى رأسمالية طفيلية من خلال أعمال لا تتصل بالإنتاج بحيث شكلت فئات اجتماعية خارج العملية الإنتاجية، وتطور الرأسمالية الطفيلية وسيطرتها على واقع هذه البنية صاحبها آثار اجتماعية واقتصادية كان من شأنها سوء توزيع الدخل خلال عقد السبعينات وما ترتب عليه من تفاوت. (361:55-363)(132:106) (248:138)

ومع ظهور الرأسمالية الطفيلية حلت قيم سلبية جديدة مستحدثة أثرت على منظومة القيم وأدت إلى تشكيل منظومة جديدة تنسجم بعدم المعيارية وتشكل نوعاً من الأزمة أو الخلل يفتت البناء الاجتماعي بأكمله مثل سيادة قيم الاستهلاك الترفي وشيوع السلوك السلبي والعزلة الاجتماعية وإحلال الفردية محل الجماعية وتزايد العنف الثقافي أو ترسيخ ثقافة العنف والتعريف وغلبة القيم المادية على علاقات الأفراد ، وفي إطار ظروف وأوضاع مصر المتغيرة والمتقلبة السياسات سيطرت قيم مادية تتفق مع سياسة العصر مما أدى إلى تشوه الضمير العام وغياب العقل الجمعي أو الضمير الأخلاقي وأصبحت المصالح والماديات هما الإطار الحاكم لنمط الحياة وسلوكيات البشر، ومن هنا يتضح أن منظومة القيم السائدة ما هي إلا انعكاس للفتنة الاجتماعية المسيطرة وبخاصة السيطرة الاقتصادية ومن ثم تسهم القيم في عملية التطبيع الاجتماعي للمحافظة على ما هو قائم بالفعل وليس ما هو مرغوب ومن هنا فإن السيطرة الاقتصادية تشكل الملامح الاجتماعية والسياسية للمجتمع لما لها من قدرات في نشر قيمها. (47-44:19) (350:100) (9-7:108)

و منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر ونحن نعانى حالة من تردى قيمنا وسيطرة القيم السلبية على القيم الإيجابية حتى تغلغت هذه القيم السلبية في شتى مناحي حياتنا بحيث أصبحت تهدد أي جهود تنموية، كما يرى آخرون أن التغيرات والتحولات التي واكبت عصر الانفتاح الاقتصادي كانت لها أكبر الأثر على تغير النسق القيمي العائلي في المجتمع المصري، فمع الاختلاف والتباين في القيم الاجتماعية بين جيل الآباء والأبناء حدثت عدة ظواهر هامة لم تكن مسيطرة داخل المجتمع المصري كان منها انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات. (11:102) (84:67)

وهكذا ترى الباحثة أن هناك مجموعة من القيم الاجتماعية قد سادت نتيجة تغير أيديولوجية الدولة، وسياستها الاقتصادية وفي غالبيتها تنسجم بالسلبية ولكن في نفس الوقت لا يمكن الزعم بأن القيم الإيجابية قد اختفت نهائياً بل تراجعت أمام طوفان القيم السلبية ولكنها موجودة لدى طبقات قليلة تحصنت بها من طغيان قيم البرجوازية الطفيلية واستطاعت التمسك بها فصعود قيم وتراجع قيم أخرى مسألة نسبية تتوقف على القوى الاجتماعية المسيطرة ولا يؤدي ظهور قيم معينة إلى اختفاء أخرى بأى حال من الأحوال وهكذا تراوحت القيم بين الاتجاه نحو أقصى اليمين والاتجاه نحو الانفتاح الذي يهدد بدوره الالتزام الديني والأخلاقي.

وقد انعكس هذا بدوره على التعليم بصفة عامة وتعليم التربية الرياضية في الجامعات بصفة خاصة حيث مرت التربية الرياضية بالعديد من التغيرات والتطورات فكان تعليم الفتاة يخطى خطوات بطيئة في المدارس والجامعات بسبب تحفظ العديد من الأسر على التحاقها بهذا المجال نظراً للظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد والقواعد الدينية التي سادت المجتمع.

وقد بدأ الاهتمام بالتربية الرياضية للفتاة بالجامعة بعد التحاقها بكل من جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول واشتركت في مباريات دورية في التنس والهوكي والاسكواش والسلة والفروسية وكان لمساهمتها في الأنشطة الفضل في إحياء اللقاءات الرياضية.

ويعتبر عام 1937 هو أول عام لدخول الفتاة بمعهد إعداد معلمات التربية الرياضية حيث يتم الالتحاق به بعد الحصول على البكالوريا ويمنح بعد الانتهاء منه دبلوم عالي وقد تولى التدريس في هذا القسم المتخصصات العائدات من البعثات، وتخرجت أول دفعة من القسم في عام 1940، وأحدثت بداية التطور الحقيقي للتربية الرياضية للفتاة.

وقد تسببت الزيادة في أعداد التلاميذ وكذا افتتاح الكثير من المدارس واهتمام ثورة 1952 بالرياضة أن أصبحت الحاجة ماسة إلى إنشاء معهد آخر لإعداد معلمات التربية الرياضية والذي تم افتتاحه بالإسكندرية عام 1955 بالإضافة إلى المعهد العالي للتربية الرياضية للمعلمات بالقاهرة.

ومع بداية السبعينات طرأ على المجتمع المصري العديد من المتغيرات والتطورات التي تغيرت معها ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرت على التعليم بصفة عامة والتعليم في مجال التربية الرياضية بصفة خاصة.

فقد كان لصدور الدستور الدائم عام 1971 وقيام حرب أكتوبر عام 1973 وتعدد الأحزاب والانفتاح الاقتصادي أثره على التربية الرياضية فقد تم إلغاء أعمال المجلس الأعلى لرعاية الشباب الذى ضم إلى وزارة الشباب التى أنشأت عام 1962، وحل محلها فى عام 1971 المجلس الأعلى للشباب والرياضة والذى انقسم الآن إلى المجلس القومى للشباب والمجلس القومى للرياضة عام 2005 والذى كان من أهم مشروعاته مشروع أعياد الشباب والرياضة ومشروع تنظيم أوقات الفراغ للطلبة والطالبات بأجازة نصف العام والأجازات الصيفية، ومشروع البرامج الرياضية لمراكز الشباب ومشروع اللياقة البدنية لرفع مستوى اللياقة البدنية لتلاميذ المدارس بجميع مراحلها وكذا طلاب الجامعة، ومشروع التربية الرياضية كمادة أساسية فى جامعات الجمهورية، من أجل توسيع قاعدة الممارسين للنشاط الرياضى بين طلاب الجامعة.

وجدير بالذكر أنه مع بداية النصف الثانى من السبعينات حدث تدهور فى التربية الرياضية فى مصر للبنات والبنين على حد سواء للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تتمثل فى مجانية التعليم والذى نص عليها الدستور، وزيادة أعداد المتعلمين فى المدارس بجميع مراحلها وكذا الجامعات فى تنمية الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وكل ذلك ينعكس بدوره على مؤسسات إعداد معلمات التربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية .

كما أن الأوضاع الاقتصادية بالمجتمع المصرى بعد حرب أكتوبر 1973 وما طرأ من تغير على المجتمع المصرى من وراء سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى أخذت الجانب الاستهلاكى وليس الإنتاجى، وأيضاً توقف القروض طويلة الأجل من الدول العربية بعد معاهدة السلام مع إسرائيل والذى أدى إلى تدهور الاقتصاد المصرى وتراكم الديون الخارجية وكان له أثره وانعكاساتها على التعليم الجامعى بصفة عامة ومعاهد إعداد معلمات التربية الرياضية بصفة خاصة من حيث قلة الإمكانيات فلم تعد المنشآت مناسبة للزيادة الكبيرة فى عدد السكان.

وفى نهاية السبعينات قد انعكس الوضع الاقتصادى على التربية الرياضية بصورة غير مرضية فقد شهدت هذه المرحلة عجز كبير فى الإمكانيات الرياضية على المستوى العام سواء بالمدارس أو الجامعات وأصبحت المنشآت قديمة غير صالحة للاستعمال كما أنها لم تعد تتناسب مع الزيادة فى أعداد المتعلمين .

ومع بداية الثمانينات بدأت محاولات الإصلاح من جديد، فقد تم إنشاء كليات جديدة لإعداد معلمى التربية الرياضية مثل كلية التربية الرياضية للبنات بالقازيق عام 1981، ثم أنشئ عام 1982 قسم التربية الرياضية للبنات والبنين بكلية التربية جامعة طنطا وغيرها من الكليات لسد العجز فى مدرسات التربية الرياضية ولمواكبة الزيادة الكبيرة فى عدد المدارس والساحات الرياضية وغيرها.

ومع نهاية الثمانينات وحتى الآن والمسؤولون فى الدولة يعملون على رفع شعار الرياضة للجميع، كما ت بذل وزارة التعليم العالى كل الجهد لإنشاء العديد من الملاعب وتحسين الإمكانيات الرياضية من أدوات وملاعب بالمدارس والجامعات من أجل تحقيق معايير الجودة والاعتماد.

وبالتالى فقد انعكس كل ذلك على خطة الدراسة الخاصة بإعداد معلمات التربية الرياضية فى مصر منذ نشأة أقسام التربية الرياضية عام 1937 وحتى الوقت الحاضر، وكل هذه التغيرات والتعديلات تنعكس على ما تحتويه الخطة من مقررات دراسية أو التوزيع الزمنى لساعات الخطة على محتواها، أو محتوى كل من المواد الدراسية وهو أمر طبيعى تتعرض له البرامج الدراسية وفقاً لما يطرأ على العلم من تطوير وعلى المجتمع أيضاً وخاصة تلك البرامج التى تعد قيادات تربوية، كما إن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى يتعرض لها مجتمعنا على المستوى الوطنى والقومى والعالمى يفرض على مناهج التربية الرياضية العديد من المقترضات التربوية، كما تقيم تساؤلات ملحة على مدى استجابة مناهج التربية الرياضية الحالية لكل تلك التغيرات، ومدى ما تعكسه منها فى مناهجها، والقدر الذى تحققه من الالتزامات التربوية المترتبة عليها.

ولكى توائم بين نوعية الكوادر ومتطلبات المجتمع، فى إطار الاتجاهات التربوية الحديثة فمن الضرورى أن يكون إعداد المعلمات مرتبطاً بحاجات المجتمع العصري المتطور ولكى يتم هذا الإعداد بصورة سليمة، فإن الأمر يحتاج إلى تحديد الحاجات الضرورية للمجتمع وتصنيفها حسب أولويتها.

كما يحتاج الأمر إلى تقابل جميع مصادر إعداد القادة فى ضوء فلسفة موحدة حتى تستمر متجانسة لتحقيق أهداف واضحة ومحددة وغير متعارضة، ولذا ينبغى ألا تغفل السياسة التعليمية حيث أنه من العوامل الهامة التى تؤثر على رفع مستوى التربية الرياضية هو الإعداد الجيد لكوادر التربية الرياضية بما يتناسب مع طبيعة عملهم ومهنتهم،

ولعل هذا يعنى أن المستوى العام للتربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية يمكن أن يرتفع من خلال تطوير مستوى إعداد خريجي كليات التربية الرياضية.

وقد فرضت التحديات والتحويلات المجتمعية تغييراً فى أدوار المعلمة المستقبلية بصفة عامة ومعلمة التربية الرياضية بصفة خاصة فإن إمكانية قيام المعلمة بهذه الأدوار تتطلب إعادة النظر فى برامج إعدادها وتدريبها وسياسة قبولها والإمكانات المادية والبشرية اللازمة لها، ولما بات الاهتمام بهذا الإعداد حتمية حضارية لا تفرضها المتغيرات المجتمعية، فحسب بل يفرضها أيضا التحدي العلمى والتكنولوجى الذى يواجهه المجتمع ، أصبح هناك ضرورة للاهتمام بكليات التربية الرياضية فى جمهورية مصر العربية نظرا لدورها الأساسى فى إعداد معلمة التربية الرياضية التى يجب أن تمتلك من الكفايات ما يؤهلها للاضطلاع بمختلف المسؤوليات والأدوار المنوط بها، حيث تعتبر المعلمة احد المدخلات المهمة فى العملية التربوية داخل كليات التربية الرياضية للبنات إذ يتوقف عليها جوده العملية التربوية، فقد اهتمت بإعدادها البرامج العالمية حيث اجتمعت على أسس بعينها يجب توافرها عند إعداد معلمة التربية الرياضية بشعبها المختلفة فى ضوء معايير الجودة وعلي سبيل المثال تتمثل هذه المعايير فى مصر فى أن:

١ - تؤمن خريجه كلية التربية الرياضية بفلسفة التربية الرياضية التربوية والنفسية والاجتماعية وأهميتها فى المجتمع ، وان تكون قادرة على تطبيق معارف ومعلومات العلوم الأساسية والعلوم المرتبطة بالمجال الرياضى.

٢ - تكون معلمة التربية الرياضية قادرة على توصيل المعلومات والمعارف والمهارات الرياضية للتلاميذ فى المراحل الدراسية المختلفة.

٣ - تؤمن خريجه شعبة التدريب الرياضى بان مهنة التدريب الرياضى لها وضعها المتميز فى المجتمع لصناعة البطل وبناء البشر والتنمية المستدامة وإرساء وترسيخ التقاليد والأعراف الاجتماعية.

٤ - تمتلك خريجه شعبة الإدارة الرياضية والترويج كفاءات إدارة المنظمة الرياضية وكفاءات إدارة المعلومات ومهارات تفعيل العلاقات العامة ، وان تعى بأهمية دور برامج الترويج فى المؤسسات التعليمية والاجتماعية المختلفة فى معالجة مشكلات المجتمع من خلال استثمار أوقات الفراغ. (143)

وبناءً عليه فإن هذا يتطلب تحليلاً ونقداً لبرامج كليات التربية الرياضية وإعادة النظر فى كيفية تأثيرها، ومدى فاعليتها والعمل على تطوير هذه البرامج على أسس علمية سلمية، حيث أوضحت بعض الدراسات عدم تناسب الدراسة بكليات التربية الرياضية مع متطلبات مجتمعا الحال، وأن هناك قصوراً كلياً أو نسبياً فى الإعداد لبعض المتطلبات المهنية اللازمة للمجتمع العلمى والترويجى والإدارى والتدريبى مما يستدعى وضع توصيف وظيفى لتلك التخصصات التالية بكليات التربية الرياضية لكى تتماشى مع متطلبات سوق العمل ومدى احتياجات المجتمع لمجالات التربية الرياضية المختلفة. (81) (83) (84)

حيث أن تزايد الأزمة الاقتصادية وتردى خطط التنمية، وغياب المشروع الوطنى، أدى إلى الدعوة بإلحاح لربط التعليم الجامعى باحتياجات سوق العمل وهذه الدعوة هى التى سادت خلال عقد السبعينات والثمانينات، وكانت نتيجة لإتباع سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين. (185:52)

كما شهد القرن العشرين طلباً متزايداً على التعليم الجامعى بصفه عامه وعلى التربية الرياضية بصفه خاصة وكان من نتائج ذلك فى الدول المتقدمة الحرص على دراسة حاجة سوق العمل ومتطلباته والمواءمة بين مخرجات الجامعة كماً وكيفاً ومتطلبات هذا السوق، ويعنى هذا أن العبرة ليست بتخريج الأعداد التى يحتاجها سوق العمل فقط، ولكن بإعدادها إعداداً يتمشى مع التقدم التكنولوجى والعلمى فى ميادين العمل المختلفة، ويؤدى تخريج المتخصصين بأعداد أكثر من حاجة سوق العمل إلى بطالة بين هؤلاء المتخصصين، ويمثل فى ذات الوقت إهداراً مادياً وبشرياً فى آن واحد، كما أن تخريج المتخصصين الذين أعدوا إعداداً لا يتلاءم مع تقدم المهنة وتطورها يؤدى إلى إجهاد المؤسسات المختلفة عن توفير فرص عمل لهم، وقد يصيبهم الإحباط إذا عينوا فعلاً، نتيجة عدم قدرتهم على أداء عملهم بنجاح، ولذا فقد اهتمت الدراسات المختلفة فى العديد من الدول بدراسة مخرجات التعليم الجامعى اقتصادياً. (6:11-12)

والدعوة إلى ربط التعليم بسوق العمل دعوة غير جديدة، ففي عام 1965 أكدت اللجنة الوزارية للقوى العاملة فى تقريرها عن سياسة التعليم أنه من الضرورى أن يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً باحتياجات سوق العمل، حتى لا تواجه البلاد بتخريج أعداد من تخصصات لا تدعو الحاجة إليها فى وقت تشكو مجالات أخرى من نقص المتخصصين والأيدى العاملة اللازمة وهو ما يعوق سرعة عملية التنمية، كما أن المقبولين بالجامعات المصرية لا يوجهون إلى التخصصات التى يحتاج المجتمع إليها لسد حاجات خطط التنمية ومواجهة متطلبات سوق العمل من القوى البشرية على المدى القصير والمدى الطويل معاً. (37:39)

وكل هذا سوف ينعكس على مواصفات خريج كلية التربية الرياضية وقد يترتب عليه اختلاف مستوى خريجات كليات التربية الرياضية في جمهورية مصر العربية، وإنما في حاجة ماسة إلى توحيد كل ما يخص ويشكل ويطور النهوض بكليات التربية الرياضية في جمهورية مصر العربية من حيث (الرؤية والرسالة والأهداف – سياسة القبول – برامج الإعداد – الإمكانيات المادية والبشرية – الهيكل التنظيمي والجهاز الإداري – أساليب التقويم) بهدف إعداد وتوحيد نفس الخريج على مستوى كليات التربية الرياضية في جمهورية مصر العربية ويكون بنفس المواصفات اللازمة والضرورية لمواجهته متطلبات المجتمع وسوق العمل به .